

قواعد تحقيق المخطوطات والنصوص

بين الأسس والمكملات

- محاولة لتوحيد منهج التحقيق في الجامعة الجزائرية -

Rules for achieving manuscripts and texts

between bases and complements

د/ عبد الغني عيساوي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

ملخص باللغة العربية:

تهدف الورقة المقدمة إلى بيان قواعد تحقيق المخطوطات ونشر النصوص، بعد تقسيمها إلى أسس لازمة، ومكملات لا يستغني عنها المحقق في هذا العلم، كما أوردت في كل قسم منها نماذج وتمثيلات لكثير من المخطوطات والمطبوعات، محاولا التنويه على ضرورة التفريق بين الأعمال الحرة ومثالبها في عملية التحقيق، وبين الأعمال الأكاديمية التي نصبو أن تخرج كل المخطوطات من عباءتها، وهي محاولة مني لجمع الشتات الحاصل في عملية التحقيق، وإظهاره كمشروع يقدم للجامعة الجزائرية في محاولة لتوحيد منهج التحقيق فيها.

الكلمات المفتاحية: تحقيق، المخطوطات، الأسس، المكملات، الجامعة الجزائرية.

summary

The presented paper aims to explain the rules for verifying manuscripts and publishing texts, after dividing them into necessary foundations, and complements that the investigator cannot do without in this science, as I mentioned in each section of them models and representations of many manuscripts and publications, trying to point out the need to differentiate between free work and its shortcomings in the process The investigation, and among the academic works that we aspire to get all manuscripts out of

their cloak, is an attempt by me to collect the diaspora that occurred in the investigation process, and to show it as a project presented to the Algerian University in an attempt to unify the investigation method in it.

Keywords: investigation, manuscripts, foundations, supplements, the Algerian university.

المقدمة:

في منتصف القرن العشرين للميلاد، ارتُسِمت ملامح مدرسة عربية إسلامية خالصة في علم تحقيق النصوص ونشرها، قام عليها وعلى تأسيسها ثلة من رواد التحقيق والمشتغلين بالتراث العربي الإسلامي، مسترشدين في ذلك بمحاولات الأستاذ أحمد زكي باشا (ت:1934م) وجهوده في ذلك، وصارت ذات تقعيدات وتأصيلات خاصة مقابلة لقواعد التحقيق عند المدرسة الاستشراقية، التي ظهرت على يد المستشرق برجستراسر في كتابه «نقد النصوص ونشر الكتب»، والذي كان عبارة عن مجموعة محاضرات ومدخلات أُلقيت على طلبة جامعة القاهرة في العام الدراسي: 1931/1932م، وتم طبعها بعد ذلك في كتاب سنة: 1969م.

ولتاريخها المتقدم على المحاولات العربية للتقعيد والتأصيل في هذا الفن، انتشر الزعم بأن المدرسة الاستشراقية هي أول من وضع القواعد والأسس لعلم تحقيق المخطوطات والنصوص، وأن صنعة المحدثين في الحاضرة الإسلامية لم تنص كما نصَّ المستشرقون على تلك القواعد وتعيينها، وهو ما كان يمليه علينا أساتذتنا في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة كالأستاذ عصام الشنطي وغيره، إذ الأمر كان مسلماً لا نقاش يتناوله، فضلاً أن يدحضه.

والناظر في أمهات الكتب الحديثة يلحظ وبجلاء أنه زعم خاطئ ينبغي تصحيحه، وأن ما يثار من عناوين جديدة كقسم الدراسة وصحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، وبعض قضايا التحقيق المعاصرة، قد وجد لها نظائر في كتب المحدثين قديماً مع اختلاف في العبارات

والمصطلحات فقط، وما كتاب «هدية الساري» بالمصطلح المعاصر بفصوله العشر إلا قسما دراسيا بامتياز.

والتفعيد والتأصيل والتنقيص عليها مورس من طرفهم بعبارة نثرية فقط، انظر في ذلك «علوم الحديث» المشهور بمقدمة ابن الصلاح الشهرزوري (ت: 643هـ)، و«الإلماع إلى معرفة أصول الرواية» للقاضي عياض (ت: 544هـ)، و«الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ت: 463هـ).

وصنيع الفقيه الخفاجي المصري (ت: 1056هـ) في مصنفه «نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض» لا يمكن اعتباره إلا تحقيقا نفيسا منذ تلك الحقبة، مخرجا على أصول التحقيق المعاصرة زماننا، والذي استخدم فيه الحاشية والهامش لعملية تحقيقية أقل وصفها أنها مسبكة عميقة على نسيج ما نراه الآن من أعمال المحققين.

قلت: ولضرب المثل بشدة المستشرقين في تحريمهم لإخراج النص صحيحا كما كتبه صاحبه أو ناسخه، يُسرد لنا كلامهم من أنه "حتى الخطأ في النص القرآني لا يُصحح"، وأنه يتزك كما هو ويصححه المحقق في الهامش، وهذا الأصل مذهب قديم عند أهل الصنعة الحديثية، حينما منع بعضهم إصلاح الخطأ في النص القرآني، وأنه يرسم كما هو إثباتا لما جاء، وعند النطق به يصحح تلفظا، ويشار في الحاشية إلى النص الصحيح، حتى لا يتساهل في إصلاح كتب الناس، كما أورد ذلك السخاوي¹، وعبارة القاضي عياض في ذلك: "حمية للباب"².

1: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، مُجَّد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط: 01، ت: 2003م، ج: 03، ص: 173.

2: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقبيد السماع، عياض بن موسى القاضي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث/ المكتبة العتيقة، القاهرة / تونس، ط: 01، ت: 1970م، ص: 186.

وفي نص الحديث النبوي أيضا كان الأمر منسحبا بتمامه، كما في حديث: (خُيرتُ بين الشفاعةِ أو نصفِ أمتي في الجنة، فاخترت الشفاعة لأنها أعم وأكفى، أترونها للمتقين؟ لا، ولكنها للمتلوذين الخطأؤون)، قال الراوي: أما إنها لحن، ولكن هكذا حُدِّثنا فحدَّثنا¹، وكان الحديث يساق بهذا اللفظ وبذاك التبرير، وهي نية أبلغ وصنعة أضبط، من نية وصنعة المستشرقين، أما عن الفروق بين النسخ فيكفي صنيع الإمام اليونيني في نسخه وكتابه لـ «صحيح البخاري» في مجالسه المشتهرة بحضرة العلماء، وإحضاره لأهل الصنعة اللغوية النحوية، وهي زيادة لم ينتبه لها حتى المستشرقون.

ونصيحة المعاصرين بعدم التغريب والإبهام في استخدام الرموز للنسخ في مبحث فروق النسخ، قد نَبَّه له القاضي عياض في «الإلماع»² وغيره، فليست بتقعيدٍ معاصرٍ حديثٍ، بل إن المعاصرين لم يولوا لهذه القضية أهمية كما في كتاباتهم، وذكرهم لها كان عرضا مقتضبا.

وفي هاته الورقة³ محاولة لبيان الأسس والمكملات لقواعد تحقيق المخطوطات والنصوص، والتي أروم بها ومن خلالها محاولة توحيد منهج التحقيق في الجامعات الجزائرية، وإلزام الأساتذة والطلبة والمشرفين بها، تضييقا لدائرة التوسع التي نراها والاجتهادات الفردية غير المضبوطة في هذا الفن.

هذا، وينبغي التنبيه إلى أن تقسيم القواعد لأسس لازمة ومكملات هامة، لا يعني تقسيما يسوغ ترك المكملات لأجل الأسس فضلا عن العكس، بل إن الإتيان بالجميع هو الواجب في حق المحقق، والتقسيم مساق لبيان الأهمية وما يجب مراعاته ابتداءا في هذا الفن والعلم.

1: الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، التحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دط، دت، ص: 185.

2: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض بن موسى القاضي، ص: 189.

3: أصل هذه الورقة شرح وتعليقات على بعض المباحث من كتاب: تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، نسخة دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2006م. وهو كتاب من أنفس وأضبط وأجمع ما أَلَّف في بابه.

المحور الأول: قواعد تحقيق المخطوطات والنصوص، الأسس اللازمة:

أولاً: الرغبة: باعتبارها وظهورها في أمرين اثنين:

1: الرغبة عند المحقق: وهو ذلك الشغف الذي يمتلك المحقق، وتلك الروح المحبة التي تحل فيه، باعتبارها هيئة ومعطى نفسي وجداني، ثم هو استعداد معرفي موافق للقدرات العلمية والثقافية للداخل في هذا المسلك، مستحضرا الهيكلة العامة لهذا الفن بصعوباته ومشقاته وكثرة تفرعاته و ورؤية أهمية طول النفس فيه.

2: الرغبة في تحقيق ذات المخطوط والعمل عليه: وهي رغبة خاصة بذات المخطوط الذي هو محل الإنتاج المعرفي الذي تود الاستثمار فيه وتحقيقه، ولوقوع عملية انتقائه وفق مراتب ثلاث:

أ: نفاسة المخطوط، باعتباره إضافة علمية معرفية جديدة تضاف لرصيد المنتج الأكاديمي، والنفاسة هنا أول ركائزها "قَدَمُ النُّسخة"، ففي مبحث طبقات المفسرين مثلاً، يعتبر العثور على مخطوط «مختصر طبقات المفسرين» للإمام البيضاوي صاحب «أنوار التنزيل» إضافة علمية نفيسة لهذا الفن، لتصحيح الوهم الواقع في أن أول من أَلَّف فيه كان الإمام السيوطي - رحمه الله - (ت: 911هـ) بمصنفه: «طبقات المفسرين» ومن بعده من الأدنويه والداودي.

ب: نفاستها في كونها حوت نصوصاً وفصولاً سابقة لمخطوطات مفقودة، تدللك على وجودها ابتداءً ثم تزودنا ببعض نصوصها ثانياً، ككتاب «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن، الذي حُقِّق تحت إشراف الدكتور: أحمد معبد عبد الكريم، والذي حوى عشرات النصوص من عناوين مخطوطة مفقودة لم يعثر عليها لحد اللحظة، وهي إضافة علمية جديرة بالاهتمام.

ت: مخطوطات ونصوص مواضيعها مطروقة ولها نظائر في فنها، ولكنها تميزت بحسن عرض أو تلخيص أو شرح أو زيادة أو غيرها من دواعي التأليف عند العرب قديماً، فكتاب «الكامل»

للحافظ عبد الغني المقدسي الذي جمع فيه رجال الكتب الستة، هدَّبه الحافظ المزي في مصنفه «تهديب الكمال» فأوفى على الغاية وبلغ النهاية بحيث ألغى الأصل، ثم جاء الإمام الذهبي فهدَّبه في «تهديب تهذيب الكمال»، وهي صنائع معروفة في الحاضرة العربية الإسلامية في كل الفنون والتخصصات، يراعي المحقق أجودها وأفضلها وأنفعها.

ث: ظهور نسخ نفيسة وعريقة لكتب تم طبعها سابقا على نسخ ثانوية، واتسمت طبعتها بالسقط وكثرته، كما هو الشأن في كتاب «تتمة يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر» لأبي منصور الثعالبي النيسابوري (ت: 429هـ)، المطبوع سنة: 1983م بدار الكتب العلمية بالقاهرة، والذي نشرثُ لوحات لنسخة عريقة فيها تمليكات وإجازات حصلت عليها من المكتبة العثمانية بطولقة ولاية بسكرة، واتصل بي الكثيرون من إخواننا المشاركة طمعا في الحصول على نسختها بغية إعادة نشر الكتاب اعتمادا على هاته النسخة.

ثانيا: جمع النسخ:

وهي الخطوة الثانية بعد تيقن وتثبت المحقق الباحث من مرحلة حسن انتقاء المخطوط وتعيينه، وأوَّل ما يبدأ به أن يجمع نسخه المنتشرة في مكتبات العالم، ومن زوايا ومساجد ومكتبات خاصة وعمامة داخل وطنه وخارجه، ولا يسترشد في ذلك ولا يكون دليله إلا الفهارس العامة والخاصة وهي أنواع:

1: فهارس عريقة مشتهرة:

الأوَّل: «تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان (ت: 1956م): وهو أكبر وأوسع فهرس بليوغرافي تراجمي صُنِّف حتى الساعة، ويقوم منهج الكتاب على التقسيم الزماني والمكاني وفي كل محطة يتحدث عن العلوم الموجودة في تلك المرحلة، فيبدأ بتعريف العلم ثم ينتقل إلى من كتب وألَّف في هذا العلم وأعماله مستقصيا إياها كاملة، ويذكر أماكن وجود المخطوطات التي استند إليها وأسماء المؤلفات المطبوعة ومكان وزمان طباعتها.

ويتناول بروكلمان في كتابه هذا عصر التراث العربي من الجاهلية مروراً بالإسلام وحتى نهاية العصر الأموي، ويتناول التراث الإسلامي زمن الدولة العباسية إلى سقوط بغداد وقيام الدولة العثمانية حتى عام 1940، والكتاب في خمسة أجزاء أصلاً و03 ملاحق، ولا يستغنى عن جميعها، وهو مترجم متوفر.

الثاني: «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين التركي: الأستاذ بجامعة فرانكفورت بألمانيا، والذي كان في الأصل استدراقات على عمل بروكلمان، ثم لما رأى كبر حجمه عدل عن الاستدراك وجعله تصنيفاً خاصاً، رتبه بحسب العلوم وتاريخ وفاة الأعلام، وأضاف على ما أورده بروكلمان من معلومات المخطوطات، تاريخ النسخ وعدد اللوحات وبعض الملاحظات التي تفيد وتظهر تصفحه للمخطوطات التي يقيد، وزاد في توضيح مواطن تواجدها.

والكتاب يسمح فترة زمنية طويلة توقفت حتى سنة: 430هـ، وقد فهرس في كتابه لمكتبات منتشرة في 45 دولة.

2: الفهارس الخاصة بالمكتبات الجامعية والمراكز والمعاهد البحثية: وهي فهارس خاصة بمكتبات الجامعات العالمية والمراكز والمعاهد العلمية البحثية في شتى الدول العربية والأجنبية، كفهرس جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وفهرس جامعة المدينة المنورة، وفهرس مركز جمعة الماجد بالإمارات، وفهارس معهد المخطوطات العربية بالقاهرة وغيرها.

3: فهارس المساجد والزوايا والمكتبات الخاصة والوطنية: كفهرس مكتبة الشيخ التهامي بباتنة الذي أعده الدكتور عبد الكريم عوفي، وفهرس مخطوطات المكتبة البارونية بجزيرة بتونس، وفهرس مخطوطات الزاوية الناصرية بتامكروت بالمغرب الأقصى، وفهرس مخطوطات المسجد النبوي، كذا فهارس المكتبات الأجنبية كمكتبة تشستريتي بدبلن بإيرلندا، وفهرس المكتبة الوطنية بباريس فرنسا، وفهرس المكتبة الوطنية الجزائرية «فهرس فانيان»، والتونسية والمغربية وغيرها كثير.

وتجدر الإشارة إلى البرامج الإلكترونية الحديثة التي تحوي عشرات الفهارس، وتكون عملية البحث فيها سريعة وغير مرهقة، كالفهرس الإلكتروني "خزانة التراث"، كذا الفهارس الإلكترونية التي صارت الجامعات والمراكز والمعاهد تقوم بإنشائها، وإنه لأمر مفرح معين للمحقق في اكتساب وقته وجهده وحتى ماله.

كل ذلك في إشارة إلى أن الغاية من هذا الجهد، جمع أكبر عدد من النسخ للمخطوط المراد تحقيقه، فإن أسلمتنا كل الفهارس إلى انفراد النسخة وأنها ذات نسخة مخطوطة واحدة لا ثانية لها، فإن الواجب تحقيقها والعمل عليها، إن أمكن قراءتها وسلمت من البتر والأرضة والطمس أكان طمسا بسبب التصوير أو بسبب الرطوبة وعوامل الحفظ.

كنسخة «تعليقه على آية التنزيه» لأبي زكريا يحيى الشاوي (ت: 1076هـ)، فإنها نسخة فريدة عثرت عليها ضمن مخطوطات المكتبة العثمانية بطولقة ولاية بسكرة، وقد سلمت من أي طمس أو تشويه أو بتر، وخطها مغربي جيد في غاية الوضوح.

وعكس الأمر إن أسفر البحث عن عشرات النسخ للمخطوط الواحد، فتصنف النسخ إلى مجموعات، يكون المحقق مستعينا بالقرائن الدالة على أن هذه المجموعة ترجع إلى أصل واحد، كـ"تكرار نفس الخطأ"، أو "إسقاط نفس الكلمات"، أو "الاتفاق في الزيادات"، أو "نفس الملاحظات والتعليقات" في طرة الكتاب وعلى الحواشي، أو بأن تنص على أصولها الخطية من أن النسخة أصلها نسخة فلان، وغير ذلك، وهي عملية توفيرية للجهد بأن تقلله، وللمال بأن تحفظه، فلا يهدر جهدك ومالك فيما هو مكرر لا فائدة منه.

ثالثا: ترتيب النسخ¹ من حيث أهميتها:

1: ينظر للاستزادة: قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط: 05، ت: 1976 م، ص: 12.

وهي الخطوة الثالثة في سلم القواعد الأساس التي يقوم بها الباحث المحقق، بأن يقوم بترتيب النسخ المخطوطة المجمعة وفق مراتب 04 أساسية هي:

1: نسخة المؤلف: وهي أعلى وأنفس النسخ، بأن يشير المؤلف في ورقة الكولوفون إلى أنه هو ناسخها، ويُحذر من توهم ذلك إذ صنيع النُسخ أن ينقلوا نص الخاتمة كما هي إذا كان ناقلاً من نسخة المؤلف أو غيرها من النسخ التي فيها أن ناسخها هو مؤلفها، خاصة في المجاميع أو "المجموع"، فينبغي التنبه والتروي في مثل هذا الحكم.

ثم إن المحقق الفطن يجب أن يتأكد من الإبرازة الأخيرة للمخطوط، فقد يكتب المؤلف النسخة ثم يعيد كتابتها بإبرازة جديدة، أو يملي على طلبته فوائد ونكت جديدة، كصنيع الإمام أبي عمرو الزاهد (ت: 345هـ) في كتابه «ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن»، فقد روي أنه كان يكتب ويضيف إليه ففاقت إبرازاته 10 إبرازات.

كما يجب أن ينتبه المحقق للنسخ المسوَّدة والمبيضة، أكان من صنيع النُسخ أو من صنيع المؤلفين أنفسهم، فكتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة قد مات قبل تبيضه، لذا نبهوا على ما فيه من زيادات واختلافات.

2: نسخة قرأها المؤلف أو قرئت عليه: لأنها في حكم الأولى موافقةً منه على ما حوته، خاصة إن كانت فيها موافقة بخطه أو إجازة بذلك، ومنها نسخة قوبلت على نسخة المؤلف وعورضت عليها أو نقلت عنها ووجد ذلك مدونا عليها، فلها نفس المرتبة مع نسخة المؤلف، وأمثلتها في كتب الحديث لا تحصر.

3: النسخة المكتوبة في حياة المؤلف: بأن يجد المحقق أن النسخة التي بين يديه قد كتبت زمن حياة المؤلف وقبل وفاته، ومثالها نسخة «ضياء القلوب شرح جلاء القلوب» للإمام التوقاقي الحنفي (ت: 1100هـ)، التي كتبت زمن حياة التوقاقي وقبل وفاته بخمس سنوات، وهو ما جاء في ورقة الكولوفون مثبتاً بحساب الجمل.

وقد يظهر ذلك من ألفاظ البدايات أو النهاية عند ذكر صاحب الكتاب المؤلف بالقول:
أطال الله عمره، حفظه الله، نفع الله بعلمه، ومما استدل به الشيخ أحمد شاکر علی أن نسخة
«الرسالة» للإمام الشافعي كتبت بخط تلميذه الربيع في حياة الإمام الشافعي، أنه لم يذكره
بالترحم ولا مرة عند ذكر شيخه.

4: النسخة الأقدم - غالباً -: لأن القدم يعني قرب العهد من المؤلف، وكلما كانت النسخة
قريبة من زمن مؤلفها كلما قلَّ فيها النقص أو الزيادة وكانت بالأصل أشبه، وقولي: غالباً، لأن
بعض النسخ التي يقع فيها الطمس كثيراً لا يمكن تحقيقها، وتفقد قيمتها وإن كانت قديمة،
فتحل الأحداث مكانها لوضوحها، كما أن وقوع النسخة الأحدث في يد عالم يزيد من
نفاستها بالتعليقات والتنبيهات والفوائد والإضافات التي يخطها في طرة وحاشية المخطوط،
كالنسخة الوحيدة - فيما أعلم - لـ «مختصر آيات الأحكام» للإمام أبي العباس أحمد الباغاني
الجزائري (ت: 401هـ).

رابعاً: تحقيق عنوان المخطوط:

وهي عملية دقيقة ومهمة تدخل ضمن مبحث التوثيق، وهو مما ينبغي على المحقق
الاعتناء به، ولا يكفي بما يجده مدونا في صفحة المخطوط الخارجية، فإن الوهم والخطأ وإرادة
التشهير بالمخطوطات واقع متكرر في التراث المخطوطي، فتجد محتوى المخطوط في مسلك
وعنوانه الخارجي في مسلك مغاير.

ولا تتم عملية التوثيق والتثبت من صحة عنوان المخطوط للباحث المحقق إلا بأمرين:

الأول: مضمون المخطوط، والقيام بدراسته وتصفحه وتقليب النظر في لوحاته، خاصة بداياته
والمقدمة منه، فإن غالب المؤلفين يذكرون عناوين مصنفاًهم كاملة مضبوطة في بداية المخطوط،
بالقول: وسميته كذا وكذا، وينظر في ذلك مثلاً مقدمة «اللوامع والأسرار في منافع القرآن
والأخبار» للإمام عيسى بن سلامة البسكري (كان حياً: 860هـ).

كما لا ينبغي أن يُغفل المحقق أهمية المصنفات الأخرى للمؤلف، فقد يذكر اسم مصنّفه في مصنّف آخر، كصنيع الإمام السنباوي المازوني الغليزاني في مخطوطه «تفسير سورة القدر» حينما أشار في اللوحة الأخيرة منه إلى مصنفه «شرح البسملة».

الثاني: اللجوء لكتب الفهارس والبليوغرافيا المشتهرة التي اعتنت بهذا المبحث قديما وحديثا ككتاب ابن النديم (ت:388هـ) «الفهرست» الذي يعتبر أقدم مصنّف بليوغرافي وصلنا، والذي قسّمه صاحبه إلى 10 مقالات، وجعل تحت كل مقالة 33 فنا، فخرج الكتاب مشتملا على 330 فنا، وحوى بذلك أكثر من 6400 مصنفا وعنوانا، وهو مطبوع متداول. والكتاب الثاني «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة، الذي يعتبر أوسع كتاب بليوغرافي كتب باللغة العربية، حيث اشتمل على أكثر من 10 آلاف مصنّف وكتاب، وقد مات عنه صاحبه وتركه مسوّدة، وأتم العمل عليه إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» و«إيضاح المكنون».

خامسا: تحقيق اسم المؤلف وضبطه:

لا يمكن اعتبار العملية عكسية تماما مع التي قبل، بالقول أن ما يرشدك لاسم المخطوط يرشدك لاسم مؤلفه أصالة، لانتشار صنف من المخطوطات يلقب في الحاضرة العربية بـ "المخطوطات المجهولة المؤلّف"، وتجذب بعض الفهارس في المكتبات العامة والخاصة وحتى الجامعية بهذا عنونة.

وتحقيق اسم المؤلف وضبطه يحتاجه المحقق حال عثوره على نسخة غير منسوبة لمؤلّف معين، لأي سبب كان كضياع بدايات المخطوط أو وصوله مجهولا منذ القدم فلا يعلم صاحبه ويكتب على واجهته أنه لمجهول، أو لوجود أسماء مؤلفين كثر في واجهة المخطوط أو غيرها، كما يحتاج هذا المبحث حال عدم ضبط اسم المؤلف وورود الشك فيه، فهو مبحث مهم يفيد الباحث إيجادا أو تحقيقا.

ويلجأ المحقق حينها لأهم مصنِّفين كُتبا في علم التراجم - زماننا -:

الأول: كتاب «الأعلام» لخير الدين الزركلي، والثاني كتاب «معجم المؤلفين» لرضا كحالة، وقد حوى الأول أكثر من 12 ألف ترجمة موجزة مسبوكة، والثاني أكثر من 20 ألفا.

وليس التدليل على الكتابين من باب الحصر، بل الإشارة إليهم كونهم مراجع حوت كثيرا من مصادر الترجمة التي نرومها ونبحث عنها، فيستفاد من تلك الكتب لا من تراجمهم ولا ضبطهم - وإن كان متحققا بعض الشيء - إنما من مصادر تراجمهم التي يضعونها في خاتمة كل ترجمة، كما هو في ترجمة الإمام البليدي، الذي أورد الزركلي ترجمة موجزة له، ثم في الخاتمة أورد الخلاف في ضبط حرف الباء من اسمه رفعا أو نصبا أو تسكينا، ثم رجح النصب، وأورد مجموعة من المصادر التي يعتمد عليها ويستفاد.

سادسا: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

وهو مبحث ينظر في تلازم المبحث السابق بالذي قبله (5 و4)، وفي علاقة اسم المؤلف بالمؤلف أو المصنّف بالمصنّف، لأنه قد يضبط ويوثق المحقق اسم المؤلف كما يضبط ويوثق اسم الكتاب ويكونا صحيحين، غير أن النسبة بينهما غير صحيحة ولا ممكنة، لأسباب كثيرة منها:

1: الخطأ من النسخ ووقوع تتابع نقل الخطأ في النسبة، كما هو الشأن في «شرح ديوان المتنبي» المنسوب لأبي البقاء العكبري، والذي محص القول فيه الدكتور مصطفى جواد - رحمه الله - وأظهر أنه لابن عدلان الموصللي، وساق في ذلك أدلة كثيرة مسهبة قاطعة. تنظر في مقاله من مجلة "المورد" العدد الأول لسنة: 1977م، والمؤسف أنه لحد اللحظة يطبع باسم أبي البقاء العكبري.

2: التزلف للسلطين والأمراء قديما، بأن تؤلّف المصنّفات ثم تنسب إليهم، كما هو الشأن في كتاب «عمدة الكتاب وعدة ذوي الألباب» الذي يطبع منسوباً للمعز بن باديس الصنهاجي

(ت:454هـ) مؤسس الدولة الصنهاجية بتونس، وقد شكك الكثيرون - كالدكتور عبد الستار الحلوجي وغيره - بصحة نسبة الكتاب وأوردوا أدلة كثيرة مستفيضة على أنه قطعاً ليس للمعز واختلفوا بين كونه لمجهول أو كونه لأبي القاسم الزجاج.

3: قصد المتاجرة بإيهام النفاسة والجِدَّة، ولإكساب النسخة الشهرة بهذه النسبة، كما هو الشأن في كتاب «تنبيه الملوك والمكائد» المنسوب إلى الجاحظ، والذي منه نسخة مصورة في دار الكتب المصرية برقم: 2345 أدب، وكثير هذا الصنيع في تراثنا للأسف.

ويبلغ المحقق في هذا المبحث لكتب الفهارس والببليوغرافيا كعمله في المبحث الرابع والخامس، ويوليه أهمية قصوى، فكثير من الرسائل الأكاديمية التي نوقشت ثبت خطأ النسبة إلى مؤلفها، وكان هذا الخطأ سبباً في ضرورة المطالبة بإعادة تحقيقها ونشرها.

سابعاً: المقابلة بين النسخ:

يكون المحقق قبل الدخول في المقابلة بين النسخ، وعند مبحث جمع النسخ قد أفرد نسخة بالضوابط المذكورة آنفاً وجعلها نسخة أما أو أصلاً، كما يكون قد أفرد مجموعة من النسخ الثانوية للفروق والمقابلة.

يقوم بعدها بالترميز لكل نسخة برموز واضحة غير مبهمة، كأن يختار الحرف الأول من اسم المكتبة التي اقتنى منها المخطوط أو أن يجعلها مرقمة ألفبائياً، ويشير لمنهجيته في ذلك في المقدمة، بأن يذكر أن النسخة الأم هي برمز "ج" وأنها من المكتبة الوطنية الجزائرية، وأن النسخة الثانية التي هي للفروق والمقابلة هي برمز "ت" وأنها من المكتبة الوطنية بتونس، وأن النسخة الثالثة التي هي للفروق أيضاً هي برمز "ش" وأنها من مكتبة تشستريتي بدبلن بإيرلندا، وهكذا.

طريقته عملياً: بعد انتشار الحواسيب والعمل على نظام Word المشهور، فقد انحصرت طريقة العمل في طريقة واحدة بعد أن كانت متعددة، وذلك بأن يثبت النسخة الأم أو الأصل

في صفحة Word، ويثبت الفروق في الهامش من النسخ التي يطالع منها والتي بين يديه مصورة.

وقد كانوا إلى زمن غير بعيد ينسخون النسخة الأم في منتصف الصفحة، ويثبتون الفروق على طرة نفس الصفحة وحواشيها، ثم ينقلون كل العمل إلى الحاسوب، وآخرون يكتبون النسخة الأم في صفحة ويقابلونها بصفحة فارغة خالية للفروق والتخريجات والتعليقات وكل ما يتعلق بها، والطريقة الحديثة أنفع وأيسر، ربما للوقت والجهد.

أ: الأصل في الفروق الجديرة بالإثبات:

اختصت المدرسة الاستشراقية بمنهج ضيق في مبحث الفروق الجديرة بالإثبات، حيث جعلت كل خلاف واقع في رسم أي كلمة يجب إثباته، وكل فرق في رسم الكلمة صغيرا كان أو كبيرا فيدوّن في الهامش، وهو صنيعٌ مسوّد للكتاب وللحواشي، وتكثير لما لا طائل من ورائه، ولا فائدة منه، بل هو أمر مرهق للقارئ معطل له، خلافا للمدرسة العربية التي جعلت من منهجها في رسم الفروق، التفريق بين ما له قيمة في قراءة النص وما ليس له قيمة، بحيث يترتب على اختلاف رسم الكلمة اختلاف معناها.

قلت: وليس الأمر على إطلاقه في كون الفروق المثبتة يشترط لها أن تغير المعنى، ذلك أن اللغة العربية مليئة بالمترادفات، والمترادف نوعان: كامل وناقص، ففي الكامل مثلا -وهو نادر الوقوع في بحرهما- لفظة الشّوص والموص واللتان لهما نفس المعنى الذي هو الغسل، كما في حديث (أن النبي ﷺ كان إذا قام للتهجد يشوص فاه بالسواك)، وشبيه هذا المرادف الكامل يثبت في الفروق ولا يقال أنه متفق المعنى.

ومنه فإن الأخطاء الإملائية التي يُعلم بداهة أنها من صنيع الناسخ فلا تثبت عندهم، وعلى المحقق أن يشير لها في المقدمة إن وجد الأمر فاشيا.

ب: ما يثبت في متن الكتاب عند المقارنة، وطريقته العملية:

الأصل أن عملية تحقيق المخطوط هي نشرٌ لنسخة المصنّف حال وجودها، لذا فإنها تُجعل
أماً وأصلاً، وبقية النسخ لعملية فروق النسخ، وفي غياب تلك النسخة فللمحقق أن يختار
إحدى طريقتين، ويُصحح بالأولى ولا ينصح بالثانية:

الطريقة الأولى: أن يختار المحقق أهم النسخ وأصحّها وأضبطها بحسب الاعتبارات التي تطرقنا
لها سابقاً في مبحث جمع النسخ واختيارها، فيجعلها أصلاً ويشبّتها في المتن، وبقية النسخ
تُستخدم لمبحث فروق النسخ، وهي طريقة المستشرقين في أعمالهم ونشراهم لتراثنا، كما أنه
صنيع المحدثين الذين كانوا يرون عدم جواز التلفيق بين الروايات، ويتركون الرواية كما هي، وقد
أشرتُ لذلك وأنه صنيع الشيخ أحمد شاکر -رحمه الله- في تحقيقه لرسالة الإمام الشافعي،
حيث اعتمد نسخة تلميذه الربيع كأم وجعل البقية لفروق النسخ.

الطريقة الثانية: طريقة النص المختار، وهي طريقة يُلجأ إليها حال تساوي النسخ وعدم
تفاوتها في الأهمية، وذلك بأن يجعل المحقق ما اتفقت عليه كل النسخ المتوفرة في المتن، وما وجده
مخالفاً في نسخة ما وكان أنسباً للسياق يثبتها في المتن بين معكوفتين، وينبّه على نسختها في
الهامش، بالقول: ما أثبتته من "ج" مثلاً، وهي الطريقة التي اعتمدها الشيخ أحمد زكي باشا،
وكذا مجموعة العمل على كتاب «الشفاء» لابن سينا التي كان طه حسين مشرفاً عليها.

وهي طريقة لا يُصحح بها سدا لباب التلفيق بين النسخ والتي هي بريءٌ لضياع نصّ الأصل
ومراد المؤلّف، والاستهانة في البحث عن النسخ الهامة وبيان مراتبها.

المحور الثاني: قواعد تحقيق المخطوطات والنصوص، المكملات الهامة:

سبقت الإشارة إلى أن تقسيم القواعد لأسس لازمة ومكملات هامة، لا يعني تقسيما يُسوّغ ترك المكملات لأجل الأسس فضلا عن العكس، بل إن الإتيان بالجميع هو الواجب في حق المحقق، والتقسيم مساق لبيان الأهمية وما يجب مراعاته ابتداء في هذا الفن والعلم، وأن غالب المكملات تخدم موضوع الهامش والحاشية وما فيهما بوجه أخص، ومكملات التحقيق الهامة التي يجب على الباحث المحقق مراعاتها والاهتمام بها هي:

أولاً: الضَّبْطُ: ضبط حروف الألفاظ والكلمات بالشَّكل بالحركات، أو بالشَّكل بالأحرف، ولا يكون ذلك إلا في¹:

1: الكلمات الغريبة المبهمة التي تحتاج الرجوع إلى المعاجم والقواميس لضبطها بالحركات أو بالأحرف، وكونها معلومة عند المحقق لا يعفيه من ضرورة ضبطها.

2: الكلمات التي تتفق صورتها وتختلف معانيها باختلاف شكل حركتها، فقولك: عَلَّمَ بفتح الأول والثاني، وَعَلَّمَ بكسر الأول وسكون الثاني، يجعلها معان مختلفة، والأمثلة لا تحصر في هذا الباب.

3: أسماء النباتات والعقاقير والأدوية والأمراض والأوبئة.

4: ضبط وسط الفعل في الماضي والمضارع من الثلاثي، لأن أكثره معتمد على السماع، فمثل الأمر، صعد السُّلم... وغيرها.

5: أعلام الأشخاص وألقابهم، خاصة الغريبة منها وغير المتداولة كالمزّي والبزّي وقنبل وشعثل وغيرهم كثير.

6: أسماء الأماكن والقبائل والبلدان، خاصة تلك التي لا يتردد ذكرها كثيرا.

1: ينظر للفائدة كتاب: ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، ت: 1982م.

7: الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال وأبيات الشعر، وكل ما يراه المحقق جديراً بالضبط، وأنه محل تشكك وإبهام للقارئ.

8: الكلمات الأعجمية، أكانت فارسية أو أوربية أو غيرها، فإن بعض المخطوطات في التراث العربي اعتمدت بعض المصطلحات الأعجمية، والتي على المحقق ضبطها نطقاً.

ثانياً: التخرّيج:

من أهم الأعمال التي يبذلها المحقق في سبيل خدمة النص وتوثيقه، تخرّيج النصوص التي يستشهد بها المؤلف، والنصوص التي يحتاج إلى تخرّيجها هي:

1: الآيات القرآنية الكريمة: بأن يوضع في الهامش السورة ورقم الآية القرآنية، وإن كان وضعها في المتن بعد نهاية الآية أمراً علمياً مستحسنًا درج عليه الكثيرون من رواد التحقيق، ونيتهم في ذلك التخفيف على الهوامش وعدم تشتيت القارئ.

وجدير بالذكر هنا أن للمحقق -زماننا- استخدام البرنامج القرآني في كتابتها وإحالتها، كبرنامج مصحف المدينة برواية حفص، وغيرها من البرامج القرآنية المتنوعة بتنوع الروايات.

2: الأحاديث النبوية الشريفة: فإنها بالتخرّيج خليقة باعتبارها المصدر الثاني للشريعة الإسلامية¹، وتخرّيجها ينبغي أن يعنى به المحقق اعتناء كبيراً، وأن لا تقتصر عملية تخرّيجها في تحقيق الكتب الحديثية فقط، بل كل الكتب التي أوردت الأحاديث واستشهد أصحابها بالنص النبوي فتخرّج أحاديثها بطريقة علمية مسبوكة، ويشير المحقق لمنهجية تخرّيجه في المقدمة ليكون القارئ على علم بذلك، ويذكر أنه من الصحيحين أو الموطأ أو الكتب الأربعة، ثم الكتاب فالباب، فاسم الصحابي فرقم الحديث، ثم درجته عند أهل الصنعة كالشيخ الألباني وغيره.

ويلجأ في ذلك لكتب التخرّيج المشتهرة بدءاً بالصحيحين ثم الكتب الأربعة، ثم المسانيد ثم المصنفات ثم المعاجم ثم الموضوعات ثم الغرائب وهكذا.

1: ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، ص: 25.

3: تخريج الشعر والأمثال والحكم:

وذلك بنسبة البيت الشعري لقائله إن ورد دون نسبة، ثم بيان بجره من الأوزان، ثم تخريجه من ديوان مؤلفه، فإن لم يكن لصاحبه ديوان ينظر في كتب المجاميع الشعرية التي جمعت للشعراء مثل «الأصمعيات» للأصمعي (ت:216هـ)، و«الحماسة» لأبي تمام حبيب بن أوس (ت:231هـ) وغيرها.

كذا الأمر في الأمثال والحكم، فتخرج منسوبة لأصحابها وينظر في ذلك «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (395هـ) و«مجمع الأمثال» للميداني (ت: 518هـ) وغيرها.

4: **التعريف بالأعلام:** ولا يُعرّف إلا بمن كان غير مشتهر، فلا يترجم ويعرّف للصحابة والتابعين وأعلام الأمة من المذاهب والطوائف، لأنها زيادات واستطرادات لا طائل منها، بل هي لتشتيت ذهن القارئ أقرب.

كما يلاحظ في التراجم التركيز على الاسم الكامل وتاريخ الميلاد إن وجد ثم مكانه، فمشايقه باقتضاب، ثم وفاته فبعض أعماله، ويذكر المصدر أو المرجع.

وينبغي ترجمة الأعلام من الكتب التي صنّفت في العلوم التي ينتسبون إليها، فالمفسّر تخرّج ترجمته من كتب طبقات المفسرين، والمحدّث من كتب طبقات المحدثين، والأدباء وهلم جرا، فإن لم يجد نظر في كتب التراجم العامة التي قد تكون وسيلة للوصول إلى مصادر الترجمة، كـ«الأعلام» للزركلي و«معجم المؤلفين» لكحالة.

5: نقولات المؤلّف ونصوصه المقتبسة:

بأن يقوم المحقق بتخريج المصادر التي اعتمدها المؤلّف في نسج مصنّفه، وضرورة هذا الصنيع جاءت من كونها تزيد القارئ وحتى المحقق اطمئنانا إلى صحة النص الذي يعمل عليه، وعن طريقته فتكون بجعل النصوص المقتبسة بين حاضنتين، ثم يشير في الهامش إلى اسم المصدر ومؤلفه وبقيّة معلومات المصدر أو المرجع مع ذكر الجزء والصفحة.

وقد يصطدم المحقق بصنيع مؤلّفٍ لا يلتزم الاقتباس بالنص والحرف، ويورد اقتباساته بالمعنى، وهنا عليه التأكيد من ذلك، ثم يشير في مقدمته إلى صنيعه ذلك، كما له أن يورد النص كاملا صحيحا في الهامش ليقارن بينه وبين ما أورده المؤلّف في المتن، إن لم يكن مكثرا من ذلك، فإن كان مكثرا فيشير إلى أن النص قد تصرف فيه المؤلّف دون إطالة.

ثالثا: شرح الغريب من الكلمات والمصطلحات:

شرح الكلمات الغريبة والمصطلحات المبهمة التي تستغل على القارئ مبحث غاية في الأهمية، ويتم ذلك بعد أن تم ضبطها بالشكل بنوعيه، وكون تلك الكلمات والمصطلحات معلومة عند المحقق مشروحة في ذهنه لا يعفيه من فعل ذلك.

ويتخير المحقق معجما لغويا واحدا يشرح منه، كـ «القاموس المحيط» للفيروز أبادي أو «الصحاح» للجوهري، ولا يكثر من النقول والمصادر لكي لا يشتت القارئ، فليست القضية استعراضية بقدر كونها بيانية توضيحية.

وفي طريقة ذلك، يشير المحقق إلى المادة اللغوية ثم يذكر المصدر مع ذكر الجزء والصفحة، وإن كان اللفظ المشروح ألفاظا اصطلاحية لجأ إلى كتاب «التعريفات» للشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: 861هـ)، و«الكليات» لأبي البقاء أيوب الكفوي (1094هـ)، «وكشاف اصطلاحات الفنون» لمحمد التهانوي (ت: 1148هـ) وغيرها.

رابعا: الهامش والحاشية:

الهامش أو حاشية المصنّف بالتعريف هو ما يعلّق على الكتاب من زيادات وتصحيحات وإيضاحات، ومنهم من يفرّق بأن جعل الهامش لما يُكتب في أسفل الصفحة، والحاشية ما كان من طرة الكتاب وجانبه.

واشتهرت المدرسة الاستشراقية بطرق ثلاث:

الأولى: الطريقة الفرنسية "جمعية غيوم بوده"، والتي خرّجت العشرات من أمهات الكتب العربية الإسلامية، حيث جعلت الهامش لفروق النسخ فقط، ومنعت التعليق والتخريج، ومن أراد ذلك عمل ملحقا.

الثانية: الطريقة الألمانية متمثلة في أسلوب "جمعية المستشرقين الألمان"، والتي قسمت الهامش لثلاثة أقسام، قسم لفروق النسخ، وقسم للتخريجات، وقسم للتعليق، وهي طريقة اعتمدها الأستاذ أيمن فؤاد سيد في تحقيقه لكتاب «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار» للمقريزي، والذي طبع أول أمره في لندن بمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي سنة: 1995م.

الثالثة: طريقة بعض المستشرقين، والتي منعت وضع الهامش في المتن أصالة، وجعلت لفروق النسخ ملحقا، كذا التعليقات لمن أراد التعليق، وهي طريقة من يرى التفريق بين دور النشر ودور التحقيق.

وجمعت المدرسة العربية في قواعدها كل مكملات التحقيق الهامة في الهامش واشترطت الإيجاز والاختصار، ولم تر تلك التقسيمات من المدرسة الاستشراقية.

وينصح في نهاية هذا المطلب الرابع بما يلي:

1: الالتزام بطريقة واحدة في إيراد معلومات المصادر والمراجع وفي طريقة كتابتها في الهامش، واعتماد المنهج المقرر في الجامعة التي ينتسب لها الطالب.

2: إثبات التعليقات والشروح كذا الإجازات والسماعات وغيرها التي يجدها المحقق على طرة النسخة في هامش الكتاب، مع الإشارة إلى رقم اللوحة في المخطوط وجهته.

خامسا: التغييرات التي يُسمح بها للمحقق:

وأعني بهذا المبحث ما يُسمح به للمحقق من تغييرات يحدثها داخل متن النسخة المعتمدة، وهي أمور خمسة:

1: الرسم الإملائي: بأن يعمد المحقق للكتابة الحديثة المعاصرة في رسم ما درج عليه النساخ في القدم بأسلوبهم وطريقتهم، كحذفهم لألف وسط الكلمة من قولهم: سليمان، إبراهيم، ملك، هرون، وكلها يجب إثبات ألفها تماشياً مع الرسم الإملائي الحديث، ومنها أيضاً خلو الإعجام من بعض الحروف، كالفاء والقاف والنون والباء وغيرها، فإنها ترسم على ما هو مشتهر الآن، كذا الألف المقصورة التي درجوا على كتابتها ألفاً ممدودة، كرما وسعا والنها، وغيرها مما يجب كتابته بالألف المقصورة.

2: تكميل الاختصارات والرموز: بأن يُكمل المحقق ما اختصره النساخ، كترميزهم لرحمة الله -: رح، وإلى آخره -: إلخ، وإلى حدثنا ب- ثنا، وفي انتهى ب-: اه، وفي تعالى ب-: تع، وفي ﷺ ب-: رضه، وفي البخاري ب-: خ، وفي مسلم ب-: م، وغير ذلك مما هو مشتهر معلوم.

3: وضع العناوين: فإن الكتابة القديمة لم تكن تراعي الفقرات والنصوص ووضع العناوين في غالبها، بل إن صفة السرد والنثر هي الغالبة فيها، لذا فإن للمحقق أن يضيء نصه تسهيلاً على القارئ بوضع عناوين كلما اقتضت الحاجة لذلك، شريطة وضعها بين معكوفتين، مشيراً في الهامش مبيناً منهجيته في المقدمة، "فإن وجدت في المخطوط فتشبت بحرف أكبر معمم".¹

4: ترقيم المسائل: وهي بحسب المواضيع المتناولة، كالتراجم والأحاديث والأماكن والأعلام والعناصر وغيرها.

5: علامات الترقيم أو الدوَال: والدوَال تسمية عربية قديمة لها، وهي تعني علامات الإضاءة والتوضيح التي يستخدمها المحقق أثناء كتابة المتن المحقق، وهي مبتكرة حديثة زادت أهميتها مع ظهور الطباعة، والمراد بها: الفاصلة والفاصلة المنقوطة والنقطة والنقطتان وعلامة الاستفهام والتأثر والتعجب وعلامة الاقتباس، والقوسان المعكوفان، والشرطة وعلامة الحذف، وقد أُلّف فيها أهل اللغة مصنفات تنظر في محلها.

1: قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، 22.

سادسا: صناعة الفهارس والكشافات:

تعتبر الفهرسة صنعة علمية قديمة جدا، جاءت بالموازاة مع غزارة الإنتاج التأليفي والمعرفي للحضارة العربية والإسلامية، وقد انتشر المصطلح وعرف زمن كتاب «الفهرست» لابن النديم (ت:388هـ) وهي حقبة متقدمة.

والفهرس مفتاح للكتاب ودليله الذي يأخذ بيد القارئ ويرشده إلى حاجته منه، وبدونه يقل نفعه ويتعسر استعماله، لذا وجب الاهتمام بهذا المبحث وإعطائه العناية الخاصة والجهد الكبير، فكتاب عريق مثل كتاب «تاريخ الجزائر الثقافي» للدكتور أبو القاسم سعد الله -رحمه الله- لن تتم الفائدة منه وهو بذلك التوسع والتطرق للتفاصيل لولا المجلد العاشر منه الذي جعله صاحبه للفهارس والكشافات.

وصناعة الفهارس تختلف باختلاف مادة الكتاب وعنوانه، وقد اتفقوا على فهارس مشتركة في جميع التصانيف والتأليف، هي:

فهرس الآيات القرآنية: وتفهرس بحسب ترتيبها المصحفي، بأن تذكر الآية وفق ورودها من السورة من المصحف، ثم صفحتها في المتن، ولا ينصح بفهرسة الآيات القرآنية بحسب المواد اللغوية لأفعال الآية، فإن بعض الآيات اشتملت على الكثير من الأفعال، كما أن الباحث سيحار في ضبطها وتتبعها.

فهرس الأحاديث النبوية: وتفهرس ألف بائيا بحسب حروف أول كلمة من متنه، ويحسن ذكر الراوي أمامه أو في خانة مخصصة لذلك ثم صفحته من الكتاب.

فهرس الأعلام: يجب ابتداء أن يشير لمنهجه في ذكر الأعلام في المقدمة، من اعتداده بال التعريف أم لا، وبلفظ: أبو، ابن، أم ... وغيرها في الكنى والألقاب، ثم يرتب أسماء الأعلام بحسب أسمائهم لا ألقابهم المشتهرة ترتيبا ألف بائيا، ويورد الألقاب بحسب موردها من الحروف، ثم يشير لاسمه الحقيقي كإحالة للقارئ عليه، مثاله: السيوطي: فإن القارئ سيجده مرتبا في

حرف السين، وسيجد أمامه اسمه الحقيقي: عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر، وإحالة على رقم ترجمته في حرف العين، ثم صفحته من الكتاب.

فهرس مصادر المؤلف: وهي فهرسة لأسماء المصادر والمراجع التي اعتمدها المؤلف في نسج كتابه ومصنفه، ويرتبها المحقق ألف بائيا، بحسب أسمائها لا أسماء مؤلفيها، لأن صنيع بعضهم فيها ذكر العنوان دون المؤلف.

فهرس المصادر والمراجع: ونعني به قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدها المحقق في عمله، أكانت كتبا اعتمدها المؤلف ورجع المحقق إليها، أو التي اعتمدها المحقق أثناء عمله، ويُرتب هذا الفهرس بحسب أسماء الكتب لا المؤلفين، لأن تشابه الأسماء وارد في المؤلفين أكثر مما هو في المؤلفات، ويجعل ترتيبه إياها ألف بائيا، كما له هنا أيضا أن يعقد فهرسا لأسماء المخطوطات المعتمدة في دراسته.

فهرس الموضوعات: والذي يطلق عليه أيضا "فهرس المحتويات"، يذكر المحقق العناوين الأساسية من مقدمة وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وعناوين جزئية وخاتمة وفهارس، موردا لصفحتها من المتن، وصنيع بعضهم أن يكتب صفحة البداية و صفحة النهاية، وبعضهم يكتب بيان صفحة البداية فقط.

قلت: وهناك عملية التكتشف التي هي أنفع وأخص من عملية الفهرسة، إذ عمله تسهيل وصول القارئ لأي موضع أراد، ولازلت أزعج أنه لا بد من تطبيقه في الدراسات الأكاديمية المعاصرة بدل الفهارس العامة، وليس المراد بالتكتشف تلك الصنعة المعقدة في تخصص علم المكتبات، بقدر ما هو عملية مشابها للفهرسة غير أنها أضبط وأنفع، بأن تذكر جميع المادة المبحوث عنها أكانت عنوانا أو علما أو مكانا أو غيرها في كل الرسالة صفحة صفحة، تسهيلا على القارئ أو الباحث.

الخاتمة:

حاولت الورقة الإمام بأهم قواعد وأصول وأسس التحقيق العلمي للمخطوطات والنصوص في الدراسات الأكاديمية، بقواعد أساسية سبع، ومكملات هامة ستة، وهي فرصة أنتهزها للتبوية والإرشاد لمطلب غاية في الأهمية، أسوقه بعد أن عرفت ساحة التحقيق في الجزائر عموما وفي جامعاتها خصوصا رواج وانتشارا، وهو مطلب توحيد هذه القواعد في الجامعات الجزائرية، فإن لم يكن بمستطاع فتوحيدها على مستوى كل جامعة، قاصدين بذلك تدارك التوسع في هذا الفن الفتي في ديارنا وفي بداياته، وكف أيدي أقوام جعلوا الغاية منه الاتجار والربح، خاصة أصحاب دور النشر والطبع، وما صنائع المشاركة في هذا الأمر عنا ببعيدة، وليس بذاك المحمود أن يجعل المرء تراث الأمة ووعاءها الفكري وهويتها المعرفية بريدا لربحه المالي وتحقيق أطماعه الشخصية، إذ الأصل صونه عن كل ما يחדشه ويذهب جماله ورونقه، والتعبد لله تعالى بذلك.

وجدير بالمجالس العلمية في الجامعات الجزائرية أن تقوم بتكليف ثلة من الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة في الباب ليقوموا بضبط قواعد أساسية ثم يقررونها بعد دراستها ومدارستها، ليتم تعميمها وجعل العمل في تحقيق المخطوط في الدراسات الأكاديمية لا يمر إلا وفق تلك القواعد المتبناة من طرف المجلس العلمي الخاص بها، وهي خطوة تجعل من مناقشات اللجنة العلمية في جلسة المناقشة لرسالة الطالب تتسم وتتميز بالطابع العلمي الرصين، ويسوقها لمناقشة قضايا استثمار الطالب في مخطوطه ومدى استفادته منه، وما الجديد الذي يقدمه بهذا التحقيق.

كما أنه ضرورة اهتمام أبنائنا الطلبة بالمخطوط الجزائري، والمساهمة في نشر أعمال مشايخنا وأعلامنا الذين تركوا بصمات علمية مشرفة في الحضارة الإنسانية عموما والإسلامية العربية خصوصا، ونسعى بكل فخر واعتزاز إلى نشر أعمالهم وتراثهم، ونحن نتمتم في صمت ونردد في

علن: **نبي كما كانت أوائلنا *** تبني ونفعل فوق ما فعلوا**

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 15، ت: 2002م.
2. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض بن موسى القاضي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث/ المكتبة العتيقة، القاهرة / تونس، ط: 01، ت: 1970م.
3. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، دار المعارف، القاهرة، ط: 05، دت.
4. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، إدارة الثقافة والنشر جامعة الإمام سعود، الرياض، دط، ت: 1991م
5. تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم، بيروت، ط: 01، 2006م.
6. ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، ت: 1982م.
7. فتح المغنيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، مُجَّد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط: 01، ت: 2003م.
8. قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط: 05، ت: 1976م.
9. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي ، مكتبة المثنى، بغداد، ت: 1941م.
10. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دط، دت.
11. مجلة المورد، وزارة الإعلام، بغداد، العراق، العدد الأول، المجلد السادس، سنة: 1977م.
12. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.
13. نقد النصوص ونشر الكتب، برجيستر راسر، دار المريخ للنشر، الرياض، دط، دت.